



UN LIBRARY

FEB 4 1980

Distr.  
GENERAL

A/RES/34/179  
7 February 1980



الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
البند ١٢ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة

[ بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/34/829) ]

١٢٩ / ٣٤ - حقوق الإنسان في شيلي

ان الجمعية العامة ،

اذا تلاحظ أن على جميع الحكومات التزاماً باحترام وتعزيز حقوق الإنسان وفقاً للمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها بمقتضى مختلف الصكوك الدولية ،

وأن تشير الى قراراتها : ١٢٤ / ٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ١١٨ / ٣٢٩ و ١٩٧٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ و ١٢٥ / ٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ بشأن حماية حقوق الإنسان في شيلي ،

وأن تشير أيضاً الى قرار لجنة حقوق الإنسان ١١ ( ٣٥ - ٣٦ ) المؤرخ في ٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ( ١ ) بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في شيلي ، الذي قررت اللجنة فيه ، ضمن جملة أمور ، تعيين مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في شيلي وخبراء لدراسة مسألة الأشخاص المفقودين والمختفين في شيلي ،

وأن تعرب عن أسفها لأن السلطات الشيلية رفضت التعاون مع المقرر الخاص والخبراء الذين عينتهم لجنة حقوق الإنسان ،

( ١ ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ٦ ( E/1979/36 ) ، الفصل الرابع والعشرون ، الفرع ألف .

وأذ تلاحظ بقلق التأثر في نشر تقرير المقرر الخاص<sup>(٢)</sup> وتقرير الخبير المعنوي بمسألة مصير الأشخاص المفقودين والمحتففين في شيلي<sup>(٣)</sup> ،

وأذ تلاحظ أن كلا التقريرين يشيران بوضوح في ختاميهما إلى أن حالة حقوق الإنسان لم تتحسن بوجه عام ، بل أنها ساءت في عدد من المجالات بالقياس إلى الحالة التي ورد وصفها في آخر تقرير للغريق العامل المخصص المعنوي بحالة حقوق الإنسان في شيلي<sup>(٤)</sup> ،

وأذ يساورها بالغ القلق أزاء ما نقلته التقارير الأخيرة عن اكتشاف مئات من القبور غير المميزة بشواهد في مقبرة سنتياغو دي شيلي الرئيسية يعتقد أنها تضم رفات ضحايا عمليات الاعدام السياسية ، وأذ تعرب عن أملها في أن يجري دون عائق تنفيذ التحقيق القضائي الذي شرع فيه لتحديد أصول هذه القبور ،

وأذ تلاحظ بقلق خاص أن السلطات الشيلية قد أخفقت في اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة ، وفقاً لطلب الجمعية العامة في القرار ٣٣ / ١٧٥ ، للتحقيق في مصير الأشخاص المبلغ عن اختفائهم لأسباب سياسية ولجلاء هذا المصير ،

وأذ توجه نثار لجنة حقوق الإنسان إلى التوصيات الواردة في تقرير الخبير المعنوي بمسألة مصير الأشخاص المفقودين والمحتففين في شيلي<sup>(٥)</sup> ، لدى متابعتها مسألة الأشخاص المحتففين ، وفقاً لطلب الجمعية العامة في القرار ٣٣ / ١٧٣ المؤرخ في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، ولدى النثار في قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ٥ با٤ ( د - ٣٢ ) ، المؤرخ في ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩<sup>(٦)</sup> ،

١ - تشني على المقرر الخاص والخبير المعنوي مسألة مصير الأشخاص المفقودين والمحتففين في شيلي لما قاما به من أعمال ؟

٢ - ترجو من لجنة حقوق الإنسان أن تدرس دراسة مستفيضة ، في دورتها السادسة والثلاثين ، تقرير المقرر الخاص وتقرير الخبير المعنوي بمسألة الأشخاص المفقودين والمحتففين في شيلي ؟

٣ - تكرر الاعراب عن سخطها أزاء الانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان في شيلي وترى أنه ينبغي لها أن تدل على يقظتها فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد ؟

٤ - تعرب عن قلقها الشديد أزاء تدهور الحالة في عدد من المجالات ، ولاسيما فيما يتعلق بما يلي :

(٢) A/34/583

(٣) A/34/583/Add.1

(٤) A/33/332

(٥) A/34/583/Add.1 ، الفقرات ١٩٣ إلى ١٩٨ .

(٦) انظر ٥٠٥ A/1350 ، الفصل السادس عشر ، الفرع ألف .

- (أ) زيادة السلطات التعسفية لهيئات الأمن ؛
- (ب) حالات التعذيب وسوء المعاملة وحالات الوفاة غير المعللة ؛
- (ج) حرية الاجتماع وانشاء الجمعيات ؛
- (د) حقوق النقابات العمالية ؛
- (هـ) افتراض براءة المتهمين ؛
- (و) معاملة أهل البلد ؛
- ٥ - تحت بقبة السلطات الشيلية على احترام وتحفيز حقوق الانسان وفقا للالتزامات التي اضطاعت بها شيلي بمقتضى مختلف الصكوك الدولية ، وعلى القيام خاصة بما يلي :
- (أ) انهاء حالة الطوارئ التي مازالت تجري في ظلها انتهاكات حقوق الانسان ، واعادة المؤسسات الديمقراطية والضمادات الدستورية التي كان يتمتع بها الشعب الشيلي فيما سبق ؛
- (ب) كفالة الانهاء الفوري للتعذيب وغيره من ارباب المعاملة اللاانسانية أو المهددة وللاحقة ومحاكمة المسؤولين عن هذه الممارسات ؛
- (ج) الاعادة الكاملة لحرية التعبير والاعلام وحرية الاجتماع وانشاء الجمعيات ؛
- (د) الاعادة الكاملة لحقوق النقابات العمالية ، وخاصة فيما يتعلق بحرية تكوين النقابات العمالية ، التي يمكنها أن تعمل بحرية دون رقابة حكومية وأن تمارس بالكامل حق الاضراب ؛
- (هـ) السماح لمواطنيها بدخول البلد ومفارنته بحرية ، واعادة الجنسية الشيلية لمن حرموا منها لأسباب سياسية ؛
- (و) الاعادة الكاملة لحق الاحضار أمام المحاكم ؛
- (ز) احترام حقوق السكان الأصليين ، ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛
- (ح) اتخاذ تدابير لتحسين تمعن السكان كافة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛
- ٦ - تعرّب عن بالغ قلقها لأنّه ، على الرغم من انه لم يلّغ عن اختفاء أشخاص في شيلي في أشخاص عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، فإن الأشخاص الكثيرين الذين اختفوا في الفترة الواقعة بين ١٩٧٣ ونهاية عام ١٩٧٧ والذين ما زالت أ Majority مجهرة يمثلون حالة مستمرة من الانتهاكات الفادحة والصارخة لحقوق الانسان ؛
- ٧ - تحت السلطات الشيلية على التحقيق في مصير الأشخاص المبلغ عن اختفائهم لأسباب سياسية وجلاء هذا المصير ، واعلام أقاربهم بالنتيجة ، واقامة دعوى جنائية ضد المسؤولين عن حالات الاختفاء هذه ومحاكمة من يثبتت جرمه ؛

٨ - تدعى لجنة حقوق الإنسان إلى مواصلة الاهتمام عن كثب بالحالة في شيلي والسو  
القيام ، تحقيقاً لهذه الفايزة ، بما يلي :

(أ) مذكرة المقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان في شيلي ، وفقاً للفقرة ٦  
من قرار لجنة حقوق الإنسان ١١ ( ٢ - ٣٥ ) ؛

(ب) مواصلة النظر ، في دورتها السادسة والثلاثين ، في أفعال الطرق لبيان أماكن  
ومصير الأشخاص المفقودين والمختفين في شيلي ، آخذة في الاعتبار محتويات التقرير الذي أعده  
الخبير المعنى بمسألة مصير الأشخاص المفقودين والمختفين في شيلي ؟

٩ - تحدث كذلك السلطات الشيلية على التعاون مع المقرر الخاص ومع الخبير المعنى  
بمسألة مصير الأشخاص المفقودين والمختفين في شيلي ؛

١٠ - ترجو من لجنة حقوق الإنسان أن تقدم تقريراً عن هذا الموضوع ، عن طريق المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

الجلسة الخامسة عشرة  
١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩